مجلة الدراسات الإيرانية

دراسـات وأبحـاث علميـة متخصصـة

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة الثامنة – العدد التاسع عشر – أبريل 2024م

تصدر عن

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

إثيوبيا الحبيسة
والتداعيات الإستراتيجية لمساعي الوصول إلى المياه المفتوحة

د. محمـــد الأميـــن بـــن عـــودة

أستاذ محاضر بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة غرداية، الجزائر

الملخص:

حاولت إثيوبيا استغلال التطورات الراهنة، وأبرمت في الأول من يناير 2024م مذكرة تفاهم ثنائية مع سُلطات الحكم بإقليم أرض الصومال. وبموجب هذا الاتفاق تحصُل إثيوبيا على فرصة للوصول إلى ميناء بربرة على الساحل الجنوبي لخليج عدن عند مدخل البحر الأحمر، بما يحقق لأديس أبابا امتيازات عسكرية واقتصادية وجيو-سياسية، في مقابل منح هيئات الحكم بأرض الصومال حصّة من أســـهم شـــركة الخطوط الجويـــة الإثيوبية. والأهم من ذلك التزام الاعتراف الرّسمي باستقلال الإقليم عن الصومال والتعامل معه دولةً مستقلةً. وقد أثار هذا التفاهم جدلًا واســـعًا، وطرح عديدًا من التســـاؤلات حول تأثيراته وتداعياته الإســـتراتيجية على منطقة القرن الإفريقي، وعلى مكانة إثيوبيا الإقليمية ومصالح القوى المتنافسة في هذه المنطقة، وهي التساؤلات التي ستحاول هذه الدراسة أن تعالجها.

الكلمات المفتاحية:

إثيوبيا-الدولة الحبيســـة-أرض الصومال - الصومال-البحـــر الأحمر-القرن الإفريقي-ميناء بربرة

Landlocked Ethiopia and the Strategic Implications of Attempting to Reach Open Water

Abstract:
Ethiopia seized an opportunity amidst ongoing developments by striking a bilateral memorandum of understanding with authorities in the Somaliland region on January 1, 2024. This agreement grants Ethiopia access to the port of Berbera, situated on the southern coast of the Gulf of Aden at the entrance to the Red Sea. In return, Somaliland's governing bodies received stakes in Ethiopian Airlines, alongside an official recognition of the region's independence from Somalia and acknowledgment as a sovereign state. This agreement has stirred considerable debate and raised questions about its implications and strategic impact on the Horn of Africa region. This study aims to explore the effects of this understanding on Ethiopia's regional standing, as well as the interests of other influential powers in the area.

Key words:
Ethiopia, landlocked country, Somaliland, Somalia, the Red Sea, Horn of Africa, Berbera port.

المقدِّمـــة

لعدّة اعتبارات ودوافع، كثيرًا ما تركز الكتابات والدراســات السياسية والإستراتيجية على التفاعلات الدائرة بمنطقتَي القرن الإفريقي والبحر الأحمر. ودائمًا ما شــهد هذا الإقليم من القارة الإفريقية، ذات التفاعلات والخصوصيات المتشــابكة، محطّاتٍ وفتراتٍ داميةً من الصراعات الداخلية والبينية على حدٍّ ســواء، إلى جانب ارتقاء القارة ككل، والقرن الإفريقي بشكلٍ خاص، إلى مجــالٍ وفضاءٍ جاذبٍ للتنافس المحموم لمختلف مصالح الدول والقوى الكبرى، التي تبحث عن توســيع مناطق نفوذها وســيطرتها، في ظل ما يشهده العالم من مرحلة لإعادة التشكُّل التي تطبع النظام الدولي الحالي.

الدولـة الحبيسـة، باعتبارهـا ظاهـرة جغرافيـة بالأسـاس، تنتشـر فـي عديـد مـن الـدول الإفريقيـة، وألقـت بظلالهـا علـى مجموعـة مـن التحديـات والالتزامـات المتباينـة، ومثّلـت هاجسًـا فـي كثيـرٍ مـن الحـالات، ومـا الحالـة الإثيوبيـة بمنـأى عـن هـذه الوضعيـة شـبه المتأزِّمـة، التـي كثيـرًا مـا سـعت إلـى الخـروج منهـا وفـرض واقـع جيو-سياسـي جديـد يلائـم «مكانتهـا» الديموغرافيـة والسوسـيو-اقتصادية المتنامية. وقـد شكَّل إبرام مذكـرة التفاهـم بيـن الحكومـة الإثيوبيـة وسُـلطات أرض الصومـال، مطلـع العـام الحالـي، الهادفـة إلـى منـح إثيوبيـا وجـودًا سـياديًّا علـى السـاحل الجنوبـي لخليـج عـدن عنـد مدخـل البحـر الأحمـر، محـورًا للجـدل والنقـاش، وكـذا طـرح تسـاؤلات وإشـكالات قديمـة متجـددة. وعليه فـإن هـذه الدراسـة تنطلـق مـن إشـكالية رئيسـية، هـي: إلـى أي مـدى أسـهم وضـع الدولـة الحبيسـة فـي تبنـي مقاربـات وإسـتراتيجيات متباينـة للوصـول إلـى البحـر الأحمـر؟ ومـا التداعيـات الإسـتراتيجية لمذكـرة التفاهـم بيـن إثيوبيـا وأرض الصومـال؟ وهـي إشـكالية تتفـرّع منهـا مجموعـة مـن التسـاؤلات المهمَّـة الآتيـة: مـا المقصـود بمفهـوم الدولـة الحبيسـة؟ مـا طبيعـة السـياق السياسـي للقـرار الإثيوبـي؟ مـا دوافـع الحكومـة الإثيوبيـة وراء السـعي للوصـول إلـى منفـذ مائـي عنـد مدخـل البحـر الأحمـر؟ كيـف تؤثـر الخطـوة الإثيوبيـة فـي تشـكيل تحالفـات جديـدة بمنطقـة القـرن الإفريقـي؟ مـا أهـم المواقـف والتداعيـات المحتملـة علـى أمـن واسـتقرار منطقـة القـرن الإفريقـي جـرّاء القـرار الإثيوبـي؟ تنطلـق الدراسـة مـن فرضيـةٍ عامـة تتلخـص فـي وجـود نـوع مـن التناقـض بيـن مـا يُـروَّج مـن السُّـلطة السياسـية الإثيوبيـة مـن خلال الحـرص علـى مقاربـة «صفـر مشـكلات» مـع دول الجـوار، وهـي حتميـة تفرضهـا الجغرافيـا الحبيسـة لأديـس أبابـا، فـي مقابـل انتهـاج سياسـة الأمـر الواقـع فـي إدارة الملفـات الإقليميـة، علـى رأسـها ملفـا الوصـول إلـى البحـر الأحمـر واقتسـام ميـاه النيـل.

وتُعالـج الدراسـة هـذه الإشـكالية مـن خلال المنظـور الواقعـي فـي العلاقـات الدوليـة، القائـم علـى أُسُـس المصلحـة ومنطـق القـوة فـي التفاعلات الدوليـة، كمـا تعتمـد الدراسـة علـى منهـج دراسـة الحالـة، الـذي ركّـزت عليـه فـي تتبـع وتحليـل السـلوك الإثيوبي السَّـاعي

للوصول إلى البحر الأحمر، وذلك عبر مختلف السياسات والمقاربات المنتهجة من الحكومات الإثيوبية المتعاقبة.
جرى التأسيس للدراسة على هندسة تبدأ بتوضيح موجز للجانب المفاهيمي الخاص بمفهوم الدولة الحبيسة، إلى جانب توضيح الخلفية التاريخية لمساعي أديس أبابا للوصول إلى المياه المفتوحة، ثم تسليط الضوء على مضمون مذكرة التفاهم وإبراز السياقات العامة التي أُبرمت فيها، انتهاءً برصد أهم التداعيات المترتبة على هذه الخطوة.

أوّلًا: مفهوم الدولة الحبيسة والمحاولات الإثيوبية للوصول إلى المياه المفتوحة

دائمًا ما مثَّل الإقليم باعتباره أحد الأركان الأساسية لقيام الدول، إلى جانب الشعب والسلطة السياسية، مثار جدل وخِلاف، بل ونزاعات على مرّ التاريخ بين الوحدات والكيانات السياسية المختلفة، وذلك لما له من أهميةٍ قصوى في منح الدولة مصادر للقوة بشتى صورها، جيو-سياسية، واقتصادية، وإستراتيجية وعسكرية.
وفي هذا الإطار تتصدر ظاهرة (الدول الحبيسة: Landlocked Countries) حالةً ومفهومًا متشعّب الدلالات، حيِّز النقاش العلمي الأكاديمي المتجدّد باستمرار، فبمجرّد الاطلاع الأوّلي على الأدبيات والكتابات التي تناولت المفهوم، يتضّح مدى التداخل والتعقيد في الأطر المعرفية العلمية التي ناقشت المصطلح، باعتباره فكرة وحالة.
حسب مكتب الممثل السَّامي للأمم المتحدة للدول الأقل نموًّا، والدول النامية الحبيسة والدول النامية الجزرية الصغيرة[1] المعروف اختصارًا بـ(UN-OHRLLS)، فإن الدولة الحبيسة هي كل دولة منعدمة التماس إقليميًّا مع البحر، مما يشكِّل لها تحدّيًا مزدوجًا، ينصرف الأول إلى محدودية الوصول إلى الأسواق العالمية، أما الثاني فيتمثَّل في الصعوبات التنموية المتراكمة.
وتشغل هذه الدول مساحة إجمالية قدرها 15 مليون كم[2] يقطنها قرابة 533 مليون نسمة بنسبة نمو سكاني قاربت 2.3%، وقد قدَّر المكتب متوسط المسافة ما بين الحدود البرية لها وأقرب السواحل البحرية بنحو 1370 كم[2].
يرى الباحث داساديث سوسوفان في مقدِّمة أطروحته أنَّ مفهوم الدولة الحبيسة ينطوي على معضلة أساسية يُشكِّل فيها البُعد الاقتصادي محورًا رئيسيًّا، وأحد أكثر العوامل المُعوّقة للتطور الاقتصادي للدول والمجتمعات[3].
أما الباحث سميع الله مهدي، فلا ينظر إلى الظاهرة باعتبارها عائقًا بحدِّ ذاته، بقدر ما تلعب دول الجوار الجغرافي للدولة المعنية دورًا مفصليًّا فيه، فحسب رأيه، فإنه من أصل 42 دولة حبيسة يُصنَّف كثير منها في مصاف الدول الغنية المتقدمة[4]، وذلك تبعًا لمعيار الاستقرار والتنمية ومستويات

جودة البنية التحتية التي يوفرها محيط الدولة الحبيسة. وفي السّياق، يُعزّز الباحثان فيروز مسجدي وبيديشا لاهيري هذا التوجه عندما يؤكدان كون مسألة الدولة الحبيسة لها بُعد وتبعات اقتصادية بامتياز. هذه الدول تُمثل ما نسبته 20% من إجمالي الوحدات السياسية المشكِّلة للنظام الدولي ككل، لكن، وبالرغم من الاختلال والتباين في توزيعها بالنظر إلى معيار مستويات مداخيل هذه الدول (40% منها مصنفة من ضمن الدول ذات المداخيل الدُّنيا، و10% منها ضمن الدول عالية المداخيل الاقتصادية). يبقى عامل «طبيعة دول الجوار» هو المحدد الرئيسي في رؤاها وإستراتيجياتها الداخلية والخارجية، التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار طبيعة النظام السوسيو-اقتصادي السائد فيها من جهة، وإلزامية توخي نوع من الدبلوماسية في سياساتها الإقليمية من جهةٍ أخرى[5].

وفي نطاقٍ آخر، فإن النظرة السلبية التشاؤمية لكون الدولة مصنَّفة ضمن النطاق الحبيس، مقارنة ببقية الوحدات السياسية، تطغى على غالبية الدراسات والكتابات الأكاديمية، فوفق الباحث إنغو بورشرت وآخرين يُنظر إلى مفهوم الدولة الحبيسة على أنّه يُعبّر عن وضعية تظهر من خلالها الدولة ضحية للجغرافيا، بحيث تفرض عليها هذه الحتمية الجغرافية عُزلة وصعوبات جمّة في عديد من الامتيازات والفوائد، أهمها السهولة في التدفقات التجارية، والسياحية، وحتى الثقافية والمعرفية، لكن يبقى على هذه الدول أن تختار أيّ المقاربات (السياسية، والاقتصادية، والإستراتيجية) التي من شأنها أن تحسّن سيرورة وديناميكية تواصلها وتفاعلها السلس مع بقية دول العالم[6].

واتصالًا بذلك، يمكن القول إن تاريخ منطقة القرن الإفريقي شهد عديدًا من التغيرات والتحوّلات الكبرى، سواءٌ في الحدود البينية للدول، أم تلك المتّصلة بتوازنات القوة والنفوذ، وهو الأمر الذي أثر في ملامح الخارطة النهائية لها. وبالنسبة للدولة الوطنية الإثيوبية الحالية، دائمًا ما مثَّل موضوع الوجود والسيطرة على منافذ مائية بساحل البحر الأحمر قضيةً جدّ محورية على مرِّ العصور. فمنذ تأسيس مملكة أكسوم التاريخية عام 325 قبل الميلاد على يد السلالة المنتسبة للملك النبي سليمان عليه السلام[7]، وإقامة ميناء مدينة أدوليس الحيوي، والقيادة السياسية الحاكمة ببلاد الحبشة آنذاك على قدرٍ عالٍ من الإدراك بما يتيحه ساحل البحر الأحمر من فوائد وعوائد اقتصادية تجارية مهمة. مكَّنهم ذلك من الهيمنة في ما بعد على النشاطات التجارية المشتركة ما بين المحيط الهندي والبحر الأحمر من جهة، وبسط نفوذهم

وسيطرتهم السياسية والعسكرية التي دامت لعصور طويلةٍ من جهةٍ أخرى، إلى أن بدأ التراجع مع قدوم العثمانيين مطلع القرن السابع عشر للمنطقة، حينما استولوا على أغلب المنافذ والمعابر المائية بطول السّاحل، وفي مقدّمتها ميناء مصوع الإستراتيجي، الأمر الذي مثَّل بداية التسلسل الزمني للتجاذب الإثيوبي من أجل الوصول إلى المياه المفتوحة مجددًا[8].

شكّلت عشرينيات القرن الماضي، وصولًا إلى عام 1932م، البدايات الجادة الأولى للسُّلطات الإثيوبية في محاولاتها التخلص من كونها دولةً حبيسة، والتمكين الساحلي خدمةً لمصالحها التجارية والاقتصادية. وقد تبنَّت لتحقيق هذا الهدف الإستراتيجي عديدًا من المقاربات الجيو-سياسية الممكنة، خصوصًا مع الأخذ في الاعتبار وقوع غالبية دول منطقة القرن الإفريقي تحت هيمنة قوى استعمارية أوروبية مختلفة ومتباينة السياسات، الأمر الذي قد يعطيها مجالًا وهامشًا أوسع للتفاوض والحصول على مكاسب أكثر على الأرض. وفي هذا الإطار برزت المناقشات الثنائية الإيطالية-الإثيوبية[9] لإبرام صفقة تبادل أقاليم ما بين إريتريا المحتلة وبلاد الحبشة، إذ تضمَّن المقترح الإيطالي منح ميناء عصب ليكون تحت السيادة الإثيوبية، في مقابل أن تأخذ إيطاليا امتياز إنجاز وتشغيل وملكية مشروع السّكة الحديدية من الميناء وصولًا إلى العاصمة أديس أبابا، الأمر الذي رأت فيه الأخيرة مبالغةً في الطرح يصعُبُ، بل يستحيلُ، قبوله.

وفي ذات السياق، مثّلت التفاهمات الإثيوبية-البريطانية، بغرض التبادل الإقليمي بين إثيوبيا وأرض الصومال البريطانية آنذاك خلال عامي 1946 و1952م، خطوةً ومحاولة ثانية من أديس أبابا للوصول إلى البحر[10]. وقد تمركزت المباحثات حول ما يُعرف في الأوساط الأكاديمية بـ»تبادل زيلع بهود»، التي كانت معنية ببسط إثيوبيا سُلطتها وسيادتها على ميناء زيلع، الواقع بالشق البريطاني من أرض الصومال المحتل، في مقابل أن تستفيد بريطانيا من أراضٍ خصبة بإقليم أوغادين تُعرف بمنطقة »هَوْد«، مع أحقيتها في التمتُّع بامتيازات مشاريع بحيرة تانا وعقبة بارو. قُوبل الطرح بمعارضة فرنسية باعتبارها صاحبة السيادة آنذاك على الشّق الثاني من أرض الصومال، إلى جانب تخوُّف باريس من انحسار نشاط تجارتها المنطلقة من الموانئ الجيبوتية[11].

وظلت السُّلطات الإثيوبية حريصة على الوصول إلى سواحل البحر الأحمر، فكانت تنوِّع في إستراتيجياتها ومقارباتها الجيو-سياسية والاقتصادية، لضمان الاستفادة من مزايا وأفضليات تسهم في تسهيل الحركة التجارية

المتنامية بمنطقة القرن الإفريقي، وإيجاد أسواقٍ جديدة للسلع والمنتجات الوطنية الآخذة في التصاعد، ناهيك بالمكاسب السياسية الإستراتيجية التي قد يضفيها الوجود المادي بمحاذاة خليج عدن ومضيق باب المندب. وفي هذا الإطار مثَّلت مشاريع البِنى التحتية المختلفة، كتعبيد الطرق والسكك الحديدية، أحد أبرز هذه البدائل والآليات، التي نذكر أهمها في ما يلي:

1. مشروع السكة الحديدية الكهربائية الرابط بين ميناء جيبوتي وأديس أبابا:

وهو المشروع الأوَّل في القارة الإفريقية، ويدخل ضمن التَّصور الصيني لـ«مبادرة طريق الحرير»، وقد بلغت تكلفته 3.4 مليار دولار أمريكي، وجرى إطلاقه للمسافرين عام 2016م. وبعد سنتين بدأ استغلاله للأغراض التجارية بتاريخ 01 يناير 2018م. ويقطع القطار مسافة تفوق 753 كم، ويمثّل شريان التجارة الدولية لإثيوبيا بنسبة 90%[12]، بقدرة استيعابية نحو 24.9 مليون طن، مع توقعات بزيادة تصل إلى 3.1 مليون طن إضافية بحلول عام 2030م، مع تقليص مدَّة العبور من 50 إلى 10 ساعات[13].

خريطة (1): مشروع السكة الحديدية الكهربائية الرابط بين ميناء جيبوتي وأديس أبابا

المصدر: https://2h.ae/BQFA

2. طريق الشيخ صباح الأحمد الرابط بين ميناء تاجوراء بجيبوتي وأقاليم الشمال الإثيوبي:

بلغت كُلفة المشروع 78 مليون دولار أمريكي، بقرض تمويلي من مخصصات الصندوق الكويتي للتنمية. وقد افتُتِح عام 2019م، ويمتد لنحو 112 كم[14]. وقد رأت فيه السُّلطات

الحاكمة بأديـــس أبابا أحد البدائل المهمة التي يجب دعمها والمحافظة عليها، وذلك تعبيرًا منها عن جوهر مقاربة تنويع منافـــذ التجارة والوصول إلى البحر، لكي لا تبقى رهينة للخيار الوحيد المتاح، المتمثل في ميناء جيبوتي، وهو الأمر الذي دائمًا ما دفع النخب الإثيوبية إلى التفكير بشكلٍ مستمر والاســـتثمار في موانٍ أخرى بالمنطقة، على رأسها ميناء بربرة بأرض الصومال.

يُشير الرّصد التاريخي للمحاولات الإثيوبية المتتالية بُغية الوصول إلى البحر الأحمر إلى تنويع صانع القرار بأديس أبابا للرؤى والإستراتيجيات التي قد تساعد في تحقيق هذا الهدف، لكن، وبالنظر إلى جدلية التأثير والتأثر ما بين وضع الجغرافيا الحبيسة من جهة، والخصوصية التي تفرضها مستويات البِنى التحتية السوسيو-اقتصادية لدول جوار إثيوبيا من جهةٍ أخرى، يتّضح أنَّه دائمًا ما أسهمت هذه العلاقة الترابطية في تأرجح بوصلة القيادة السياسية الحاكمة بإثيوبيا ما بين خياري (التعاون/ وفرض الأمر الواقع) بقصد الوصول إلى البحر. وبغض النظر عن المساعي الوطنية لتأسيس شبكة تفاهمات إقليمية تخدم مصالحها الاقتصادية والتجارية، فإنَّ الطرف الإثيوبي يُخِلُّ في كثيرٍ من الأحيان بالتزاماته الثنائية، وكان آخر النماذج على ذلك عام 2022م، حينما فقدت إثيوبيا حصصها في ممر بربرة، لأنها لم تسهم ماليًّا في إعادة تأهيل الميناء على النحو المتفق عليه في عام 2016م مع سُلطات الحكم بإقليم أرض الصومال، وهو التأرجح الذي يقودها إلى تبني نهج سياسة الأمر الواقع مجددًا[15].

ثانيًا: إثيوبيا.. مذكرة التفاهم مع أرض الصومال.. الدوافع وردود الفعل

المتابع لواقع السياسات الإثيوبية خلال العقد الأخير من الزمن، خصوصًا مع مجيء وتولي آبي أحمد سُدّة رئاسة الوزراء بأديس أبابا عام 2018م، يتضح له النهج الشامل والمتسارع في التعامل والتفاعل مع مختلف الوحدات والكيانات السياسية الفاعلة بمنطقتي شرق إفريقيا بشكلٍ عام، والدول المطلّة على البحر الأحمر من القرن الإفريقي بشكلٍ خاص. وفي هذا الإطار يشير عديد من الباحثين والمختصين بالشأن الإثيوبي إلى توليفة فُسَيْفسائية تطبع السلوك الخارجي لأديس أبابا، تحمل في طياتها كثيرًا من الجدل، بل والتناقضات، جعلت من مهمّة التنبؤ والتوقّع بمسارها وديناميكيتها مسألةً غاية في التعقيد والتشابك، وعليه يمكن إجمال مرتكزات هذه التوليفة في محورين أساسيين هما:

المحور الأول: ينصرف إلى كون بدايات فترة حكم وإدارة رئيس الوزراء آبي أحمد لدواليب السياسة الخارجية الإثيوبية، قد اعتمدت على مقاربة «صفر مشكلات» مع دول الجوار، ويمكن أن يندرج في هذه النقطة مختلف الزيارات المكوكية التي أجراها، ولقاءاته مع قيادات ورؤساء دول الدائرة الإقليمية لإثيوبيا. وقد مثّلت خطوة المصالحة وتطبيع العلاقات الثنائية مع إريتريا، أحد أبرز الملامح والتوجهات الجديدة للسياسة

المنتهجة من أديس أبابا مع عواصم دول المنطقة. وفي هذا الصدد يجب التنويه إلى أنه إلى جانب الحاجة الماسّة إلى عقد تفاهمات وتحسين العلاقات مع دول الجوار، باعتبار أنَّ إثيوبيا تُصنَّف ضمن نطاق الدول الحبيسة بالقارة الإفريقية، خصوصًا إذا تعلَّق الأمر بكل من (إريتريا والصومال وجيبوتي)، بقصد الاستفادة أكثر من مزايا تفضيلية في التعاملات التجارية عبر موانيها البحرية، فقد سعى آبي أحمد جاهدًا إلى إعادة بناء الثقة البينية مع قيادات هذه الدول. ولعب دور الزعامة والريادة الإقليمية الطامحة لقيادة منطقة القرن الإفريقي بنهج سياسي جديد، لكنَّ هذا يتناقض مع التوجهات الحالية حيال مسألة الحرص على الوصول إلى منفذ مائي عند مدخل البحر الأحمر، وما أفرزه من تداعيات وانعكاسات إقليمية سلبية.

المحور الثاني: يتمثل في التركيز على البُعد الرَّمزي في السياسات العليا للقيادة والنخبة السياسية الحاكمة بأديس أبابا، إذ إنه لا يخفى على المراقبين للحركية السياسية بإثيوبيا، خصوصًا في الفترة التي أعقبت تولي آبي أحمد كرسي رئاسة الوزراء بالبلاد، اتساع نطاقِ استخدام مختلف أدوات الخطاب الرَّمزي المتمازج مع الأبعاد الشعبوية الأكثر تأثيرًا في وِجدان المواطن الإثيوبي. أضحت بذلك مفردات سردية الإمبراطورية الإثيوبية التاريخية المهيمنة على منطقة القرن الإفريقي من صميم مضامين الخطابات الرّسمية لرئيس الوزراء الحالي. وقد استُخدِمت ووُظِّفت بشكل منهجي في إثارة وإدارة عدّة قضايا قومية وإقليمية، كان أوَّلها مسألة مياه النيل والدفاع الشرس عن أحقية تشييد سد النهضة، دون الالتفات إلى الحلول والمقاربات التوافقية المطروحة من دولتَي المصَب، مصر والسودان. وعلى نفس النهج والسردية يجري التعامل حاليًّا مع مسألة «أحقية» إثيوبيا في الوصول إلى المياه المفتوحة بكل الطرق والوسائل، التي كان آخرها توقيع مذكرة التفاهم مع سُلطات إقليم أرض الصومال لاستغلال ميناء بربرة، وما سبّبه ذلك من انتهاك لسيادة دولة الصومال، وكذا تداعيات وردود فعل متباينة لحكومات دول المنطقة.

يمكن تحديد نقطة البداية بالنسبة للأحداث الجارية حاليًّا بمنطقة البحر الأحمر، من لحظة إعلان أديس أبابا لعقد مذكرة تفاهم مع السُّلطات الحاكمة بإقليم أرض الصومال، بغرض الاستفادة والانتفاع من خدمات ميناء بربرة الحيوي، إلى فترة زمنية وجيزة سبقت هذه الخطوة الثنائية من الجانبين. فمنذ 13 أكتوبر 2023م وعلى إثر خطاب رئيس الوزراء آبي أحمد أمام البرلمان الاتحادي الإثيوبي، بدأ إطلاق تصريحات وُصفت بـ«التصعيدية» حينها. وكان قد أعلن عن وجود «ضرورة وجودية» لوصول إثيوبيا إلى سواحل البحر الأحمر مرةً أخرى[16]، وعدم الاكتفاء بإقامة ممرات برية تجارية، بل عبر إقامة موانٍ سيادية بالكامل من خلال إريتريا أو الصومال أو جيبوتي. وقد استدل في تصريحاته هذه بالمقولة الشهيرة للقائد العسكري الإثيوبي في القرن

التاسع عشر، علولا أنغيدا، المعروف بـ«أبا نيغا» الذي قال إن «البحر الأحمر هو الحدود الطبيعية لإثيوبيا». يُعد هذا نوعٌ من الاستخدام الرَّمزي الشعوبي المميز لخطابات آبي أحمد منذ توليه السُّلطة بالبلاد، الأمر الذي اعتبره قادة المنطقة بالمنعرج الخطير للنية المسبقة لتوظيف الوسائل اللا سلمية لحصول إثيوبيا على منفذ بالبحر، ورأى فيه المهتمون خطوة تمهيدية تحضيرية لإعلان عقد وإبرام مذكرة التفاهم مع أرض الصومال.

جاء إعلان إبرام مذكرة تفاهم ثنائية بين أديس أبابا وسُلطات الحكم بإقليم أرض الصومال بتاريخ 01 يناير 2024م مرحلةً رأت فيها رئاسة الوزراء الإثيوبية استعادة للحضور المادي السيادي على ضفاف خليج عدن بالبحر الأحمر، بعد فترة طويلة من الغياب منذ إعلان استقلال إريتريا عن الحكم الإثيوبي عام 1993م[17]، ثم بتوقيع اتفاق الجزائر عام 2000م، الذي أنهى الحرب بين البلدين، التي دامت لعامين (2000–1998م). وقد تضمنت المذكرة منح سُلطات الحكم بإقليم أرض الصومال امتيازًا للحكومة الإثيوبية باستغلال ممر إستراتيجي قدره 20 كم يقع حول ميناء بربرة المهم لمدة 50 عامًا، تتمكن من خلاله أديس أبابا من إدارة مصالحها التجارية والاقتصادية[18]، إلى جانب إمكانية تأجير جزء من ساحل أرض الصومال للبحرية الإثيوبية لأغراضٍ عسكرية[19]. وفي مقابل ذلك يجري منح هيئات الحكم بأرض الصومال حصّة من أسهم شركة الخطوط الجوية الإثيوبية، والأهم من ذلك التزام الاعتراف الرّسمي باستقلال الإقليم عن الصومال والتعامل معه باعتباره دولة مستقلة، وهو الأمر الذي لم تُقدِم عليه دولة أو حكومة عبر العالم منذ الإعلان أُحادي الجانب بانفصال الإقليم عن السُّلطة المركزية بمقديشو قبل ثلاثة عقود من الزمن عام 1991م.

ويمكن أن نُجمل أهم عوامل إبرام مذكرة التفاهم مع أرض الصومال في التالي:

1. حالة التوتر والفوضى التي تطبع الأوضاع السياسية والأمنية بمنطقة البحر الأحمر:

منذ اندلاع الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة بالأراضي الفلسطينية، شهدت المنطقة تزايدًا مطّردًا في أحداث العنف والصراع جرّاء انخراط مليشيا الحوثي بالأراضي اليمنية باعتبارها طرفًا رئيسيًّا في الصراع، وذلك عبر انتهاجهم سياسة استهداف السفن العابرة بالبحر الأحمر، خصوصًا تلك المتجهة إلى موانئ إسرائيل، وما نتج عنه من هجمات غربية بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا ضد مراكز النفوذ والسيطرة الحوثية باليمن. وبالنسبة لإثيوبيا فقد مثّلت هذه الأحداث ظرفًا ملائمًا لاتخاذ خطوة إبرام مذكرة التفاهم مع إقليم أرض الصومال، وهي الخطوة التي تشكّل سياسةً أحادية الجانب، وأمرًا واقعًا قد يغيّر خريطة النفوذ الدولي الإقليمي بالمنطقة.

2. التقارب المتزايد بين الحكومة الإثيوبية وسُلطات الحكم المحلي بإقليم أرض الصومال:

خلال السنوات الثلاث الأخيرة، تطورت العلاقات بين الحكومة الإثيوبية وسلطات الحكم المحلي بإقليم أرض الصومال بصورة ملحوظة، وهو الأمر الذي أثار في كثيرٍ

خريطة (2): موقع ميناء بربرة

المصدر: https://www.aspdkw.com/31120-revision-v1/

من الأحيان حفيظة القيادة السياسية الحاكمة بمقديشو. وجاء هذا التقارب ضمن التكتيك الإثيوبي لموازنة التحوّلات الإقليمية الجارية في إطار ما بات يُعرف بـ«حرب الموانئ» بمنطقة البحر الأحمر. على سبيل المثال، بعد استبعاد جيبوتي شركة موانئ دبي من إدارة ميناء جيبوتي عام 2019م، وهو الميناء الأكثر استخدامًا في المبادلات التجارية الإثيوبية بنسبة تفوق 90%، وقّعت الشركة الإماراتية اتفاقًا في عام 2022م، تصبح بموجبه إثيوبيا شريكًا إستراتيجيًّا في ميناء بربرة في أرض الصومال بنسبة 19%[20]، بوصفه خطوةً لسحب العميل الإثيوبي من الحكومة الجيبوتية. وربما هذا الأمر هو ما شجَّع أديس أبابا على الاستحواذ على مكتسبات أكبر من خلال وثيقة التفاهم مع سلطات أرض الصومال. ولا شك في أن أديس أبابا استغلت حاجة حكومة أرض الصومال إلى عقد تفاهمات دولية ذات مستوى عالٍ على هذا النحو لمضاعفة احتمالية تسريع الاعتراف الدولي ومعاملتها باعتبارها دولة مستقلة عن السُّلطة المركزية بالعاصمة الصومالية مقديشو.

3. حاجة حكومتَي إثيوبيا وأرض الصومال إلى تعزيز الشرعية الداخلية:

بالنسبة للحالة الإثيوبية، فقد تأثّرت مكانة وشعبية رئيس الوزراء آبي أحمد السياسية بالحرب التي خاضها الجيش الوطني ضد مسلحي إقليم تيغراي، فقد تركت الحرب تداعيات سلبية على الأوضاع الداخلية وأدت إلى حالة من الإنهاك الاقتصادي الهائل للبنية الاقتصادية الوطنية. ومن جهةٍ أخرى، فقد موسى بيهي عبدي، رأس السلطة في أرض الصومال، كثيرًا من الشرعية بين شعبه، خصوصًا قبيلة إسحاق بأرض الصومال، إذ كان عديد منهم يدعمون حكمه حتى وقت قريب. وتفاقم الوضع بعد الحرب التي شنها موسى على مدينة لاس عنود، العاصمة الإدارية لمحافظة سول، الواقعة شمال شرق الصومال. وذلك على خلفية إعلان زعامات قبَلية اندماجهم في الحكومة الفيدرالية الصومالية، وهي الحرب التي أودت بحياة عديد من الأشخاص، وأثقلت كاهل الاقتصاد بكثير من الأزمات، وأظهرت الجانب المظلم لأرض الصومال،

التـي كانـت تُعتبـر حتـى ذلـك الحيـن دولـة سـلمية وديمقراطيـة فـي نظـر كثيـر مـن المراقبيـن، وفـي الوقـت نفسـه قوّضـت سـمعة رأس السـلطة فـي أرض الصومـال[21].

4. الانشغال الأفرو-عربي بقضايا أثقلت كاهل أجهزة الشؤون الخارجية لدول المنطقة:

ينصـرف الطـرف العربـي، الـذي تُـشكِّل دولـة الصومـال أحـد أعضائـه، إلـى التركيـز علـى تداعيـات الحـرب الإسـرائيلية علـى قطـاع غـزة ومـا ترتـب عليهـا مـن تبعـات أمنيـة وإنسـانية، إلـى جانـب الأحـداث الجاريـة بالسـودان، الـذي يمثِّـل قاسـمًا مشـتركًا بيـن البيتَيـن العربـي والإفريقـي علـى حـدٍّ سـواء. كلهـا أحـداث مثَّلـت فراغًـا هـائلًا اسـتغلته السُّـلطات الإثيوبيـة فـي المضـي بعقـد هـذا النـوع مـن التفاهمـات، التـي اخترقـت حاجـز السـبْق بتعاملهـا مـع هيئـات الحكـم بـأرض الصومـال المعزولـة إقليميًّـا ودوليًّـا، وكـذا انتهـاك سـيادة الصومـال، العضـو بجامعـة الـدول العربيـة والاتحـاد الإفريقـي.

وجـدت الخطـوة الإثيوبيـة ردود فعـل واسـعة النطـاق، فمنـذ إعلان إبـرام مذكـرة التفاهـم الثنائيـة، نـددت الصومـال بالخطـوة الإثيوبيـة الرّاميـة للوصـول إلـى مدخـل البحـر الأحمـر عبـر إقليـم أرض الصومـال، ووظفـت مقديشـو الطـرق والوسـائل كافـة فـي سـبيل إبطـال وصـدّ الخطـوة الإثيوبيـة، بدايـة بإقـرار البرلمـان الاتحـادي الوطنـي الصومالـي قانونًـا يلغـي مضمـون مذكـرة التفاهـم ويعتبرهـا غيـر مؤسسـة وتمثّـل خرقًـا للسـيادة الوطنيـة للـبلاد، وبمثابـة وجـود نيـة خارجيـة مـن أديـس أبابـا للغـزو البـري والبحـري لأراضٍ تقـع تحـت السـيادة الصوماليـة. علـى نطـاقٍ مـوازٍ، سـعت مقديشـو لتجنيـد مختلـف القـوى والفاعليـن الإقليميـن والدولييـن. هـذا يفسّـر مـا جـاء بـه بيـان رئاسـة الـوزراء الصوماليـة[22] الـذي نـادى كلًّا مـن هيئـة الأمـم المتحـدة، وجامعـة الـدول العربيـة، ومنظمـة التعـاون الإسلامي، وتكتـل إيغـاد والاتحـاد الأوروبـي، لعقـد اجتماعـات طارئـة لمناقشـة التجـاوزات الإثيوبيـة، التـي مـن شـأنها أن تكـون لهـا تداعيـات خطيـرة علـى المنطقـة ككل. وعلـى مسـتوى المنظومـة الإقليميـة الإفريقيـة، فقـد كشـفت الأزمـة الصوماليـة-الإثيوبيـة الرّاهنـة عـن هشاشـة وضعـف البيـت الإفريقـي بشـتى صـوره ومسـتوياته التنظيميـة. فبالنظـر إلـى المواقـف الرَّسـمية الصّـادرة عـن كلٍّ مـن الاتحـاد الإفريقـي ومنظمـة إيغـاد، نلحـظ عـدم وجـود تنديـدٍ صريـح بالخطـوة التـي أقدمـت عليهـا إثيوبيـا الاتحاديـة فـي حـق انتهـاك السـيادة الصوماليـة، الأمـر الـذي قـد يُفسَّـر علـى وجهَيـن متباينَيـن.. يوحـي الأوّل بتبنـي المنظمتيـن نهـج التهدئـة كمرحلـةٍ أوّليـة بُغيـة التحكّـم أكثـر فـي مجريـات الأحـداث واسـتبعاد مؤشـرات وبواعـث التوتـر الممكنـة، وهـو التفسـير التفاؤلـي الظاهـر للسـلوك السياسـي الدبلوماسـي الـذي أبـداه التكـتلان، فيمـا يطـرح الوجـه الثانـي تصـوُّرًا مغايـرًا ينضـوي تحـت الاعتقـاد بوجـود هيمنـة ونفـوذ سياسـيين لأديـس أبابـا علـى مقاليـد صناعـة القـرار بأجهـزة وهياكل إيغـاد والاتحـاد الإفريقـي، وهـو مـا يفسِّـر الغيـاب شـبه التـام لأي مـن التعبيـرات المنـددة بالتوجهـات الإثيوبيـة إزاء هـذه المسـألة. بالنسـبة للاتحـاد الإفريقـي[23]

لم يتجاوز بيانه حدّ الدعوة إلى «الهدوء والاحترام المتبادل لخفض منسوب التوتر المتصاعد»، في حين اكتفى بيان إيغاد[24] بالتصريح بكون المنظمة «تراقب الوضع بجدية، وتدرك التداعيات المحتملة على الاستقرار الإقليمي»، مع تأكيد مناشدة قادة إيغاد والدولتين التعاون من أجل التوصل إلى حل سلمي ووُدِّي للوضع، ودعم القيم المشتركة التي توحِّد أسرة المنظمة.

وعلى وتيرةٍ مغايرة، انفرد موقف جامعة الدول العربية من الأزمة بمنطقة القرن الإفريقي بمواقف الرّفض والمساندة التامة للمسار الذي تبنته القيادة السياسية الحاكمة بدولة الصومال، وقد عكس مضمون البيان الرّسمي للجامعة[25]، الصادر بتاريخ 03 يناير 2024م، الحرص الشديد للمنظمة على وحدة الأراضي الصومالية ورفض أي شكل من أشكال الانتهاك والتعدي المقصود من السلطات الإثيوبية. واللافت للانتباه في الموقف العربي أنّ الجامعة رأت في الخطوة الإثيوبية تشويشًا وتقويضًا لجهود السلام ومبادرات لم الشمل الصومالي الداخلية ما بين الحكومة المركزية والأقاليم الفيدرالية الأخرى، واستدعاءً لتزكية التوجهات الانفصالية المهددة للأمن والاستقرار الوطني والإقليمي.

من جانب آخر، اتسق الموقف المصري مع هذا التوجه العربي، بل وظهر بأكثر حدّة وحزم في تأكيد حرص القاهرة على وحدة وسلامة الأراضي الصومالية، واستعداد مصر لمساعدة مقديشو في رد أي تهديد لسيادتها. وعدَّ المتابعون لمجريات وتطورات الأزمة الموقف المصري بأنه الأكثر مساندة وتأييدًا لمقديشو، وهو هنا يؤكد وجود نهجٍ تحذيري تقوده القاهرة في مواجهة «التغوُّل» الإثيوبي بالمنطقة، ويُنذر بالدخول في مرحلة جديدة لإعادة تشكُّل تحالفات إقليمية مغايرة، خصوصًا أنّ السياسات الإثيوبية أضحت «مصدرًا لبث الاضطرابات في محيطها الإقليمي» وفق توصيف وزير الخارجية المصري[26]، وهو الموقف الذي تشاطره القاهرة مع عددٍ ليس بمحدود من عواصم منطقة القرن الإفريقي، خصوصًا السودان، وجيبوتي وإريتريا، إلى جانب الصومال.

وأخيرًا، فإن الموقف السعودي كان حاسمًا في ما يتعلق بهذا الاتفاق، فقد أكد بيانٌ سعودي-صومالي مشترك، صدَر في ختام زيارة الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود إلى السعودية في أبريل 2024م، الحرص البالغ على وحدة جمهورية الصومال الفيدرالية وسيادتها على كامل أراضيها. وشدد الجانبان على ضرورة التزام مبادئ حسن الجوار، وهو ما يعني ضمنيًّا رفض الاتفاق الإثيوبي مع أرض الصومال. وهذا الموقف يتسق مع الموقف العربي، والدعم الذي تقدمه السعودية للدول العربية على الصعيد السياسي والاقتصادي[27].

ثالثًا: تداعيات مذكرة التفاهم الإثيوبية مع أرض الصومال

البحث في المواقف المتباينة من القرار الإثيوبي بإبرام مذكرة تفاهم مع سُلطات الحكم بإقليم أرض الصومال للاستفادة من استغلال موانٍ بحرية على ضفاف البحر الأحمر، له عديد من الأبعاد والقراءات المتباينة والمركَّبة، وذلك بالنظر إلى ما تُمليه الظروف الدقيقة التي تمر بها المنطقة منذ فترة ليست بوجيزة. وقد استفحل الوضع أكثر مع تصاعد حدّة الصراع العسكري بين القوى الغربية والحوثيين جرّاء الانعكاسات السلبية للحرب الدائرة على قطاع غزة بفلسطين، إضافةً إلى خصوصية الحالة الصومالية ذات البُعدين الأفرو-عربي التي ألقت بظلالها على مواقف مختلفة من الطرفين والكتلتين على حدٍّ سواء، ويمكن رصد هذه التداعيات في ما يلي:

1. تعزيز مكانة إثيوبيا وتهديد سيادة الصومال:

عطفًا على ما سبق، فإن هذه المستجدات وغيرها جاءت في ظل سياقٍ إقليمي دولي متسارع الأحداث، التي شكَّلت في مجملها بالنسبة لأديس أبابا فرصةً مناسبة لأبعد الحدود للظفر بمكسبٍ إستراتيجي على المستويين القومي والإقليمي، إذ من شأنه أن يدعم مكانة رئيس الوزراء الإثيوبي ضمن تجاذبات الساحة السياسية الداخلية، وكذا يُعزّز نفوذ البلاد ويحدث نوعًا من التغيير على مستوى توازنات القوة بمنطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر. على المستوى الاقتصادي، فإن مضيق باب المندب إلى الجنوب وقناة السويس إلى الشمال يستقبلان نحو 12% من إجمالي تجارة النفط المنقولة بحرًا، ونحو 8% من شحنات الغاز الطبيعي المسال عالميًّا[28]، لذلك فإن أحد أهداف إثيوبيا من تأمين منفذ بحري سيادي في هذا الموقع هو التحوُّل إلى مركز صناعي ولوجيستي إقليمي، ما ينعكس بالإيجاب على نمو اقتصادها، ومن ثمَّ يعزز نفوذها في القرن الإفريقي، إذ يجعلها قادرة على ربط اقتصادات دول المنطقة بالاقتصاد الإثيوبي وترسيخ حضور أديس أبابا وهيمنتها، كما يجعلها مقصدًا للاستثمارات الأجنبية.

بالمقابل، يُعد القرار الإثيوبي بمثابة انتهاك لسيادة الصومال الوطنية وتهديد للوحدة الترابية للبلاد، خصوصًا مع ما تضمَّنته المذكرة من التزام إثيوبي مستقبلي الاعتراف بإقليم أرض الصومال دولةً مستقلة. وفي واقع الأمر، فإن هذه المخاوف المتزايدة من مقديشو لم تكن بالغريبة أو الجديدة، فباستقراء الخلفية التاريخية للعلاقات الصومالية-الإثيوبية وكذا مع بقية دول منطقة القرن الإفريقي منذ إقامة الجمهورية الصومالية عام 1960م، تنظر مقديشو إلى محيطها الجغرافي بنوعٍ من التوجس والترقب المستمر. فبالنسبة لإثيوبيا تمثّل قضية إقليم أوغادين أو الصومال الغربي، الذي جرى ضمّه إلى إثيوبيا من طرف السُّلطات الاستعمارية البريطانية عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، قضية عالقة ومهددة لاستمرارية العلاقات بين البلدين. ويتعزز هذا التوجس بالبناء الدستوري للصومال الذي يحثُّ على أن تعمل الجمهورية الوليدة على استعادة سيادتها

ووحدتها عبر ضم باقي الأقاليم الأخرى، وهي: منطقة الصومال الغربي (أوغادين)، والصومال الفرنسي (جيبوتي)، والإقليم الشمالي الشرقي لكينيا[29].

خريطة (3): حدود أرض الصومال

المصدر: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/10/201310975423658504.html

2. التأثير في التوازنات الإستراتيجية في إقليم القرن الإفريقي:

على المستويين الإستراتيجي والجيو-سياسي، يضمن امتلاك منفذ بحري لإثيوبيا على البحر الأحمر لعب دور في معادلة أمن البحر الأحمر، وامتلاك قاعدة بحرية إثيوبية بالقرب من مضيق باب المندب بحجة تعزيز التجارة الإثيوبية وحماية مرور التجارة الدولية والملاحة البحرية. وقد يضمن المنفذ البحري لأديس أبابا في الوقت نفسه زيادة اعتماد القوى الدولية الفاعلة في المنطقة عليها كي تستعيد ثقة الغرب، لا سيما بعد تراجع العلاقات بين الطرفين بسبب تداعيات الحرب الإثيوبية الأخيرة في إقليم تيغراي شمال البلاد، إضافة إلى ما يحققه ذلك من تنويع خياراتها الإستراتيجية بدلًا من الاعتماد على ميناء جيبوتي وحده[30].

إن إعادة التشكيل والتركيب، وإعادة التبلور والبناء، كلها تعبيرات وتوصيفات غلبت على تحليلات المتابعين لشؤون منطقة القرن الإفريقي عقب إبرام مذكرة التفاهم بين أديس أبابا وأرض الصومال، وارتبطت بالتوقعات المحتملة حول طبيعة التحالفات البينية لدول المنطقة المحيطة بإثيوبيا. وقد تركزت هذه القراءات حول كل من مصر والسودان والصومال وإريتريا وجيبوتي. من الوهلة الأولى نجد أن هذه الدول ترتبط

باشتراكها في البُعد العربي، إلا إذا استثنينا إريتريا ذات الشريحة المهمة من المكوّن العربي في تركيبتها السكانية، أو بتعبيرٍ أدق بمزيجها الثقافي. ومن الناحية الواقعية السياسية، تتأثر هذه الدول كلها بدرجاتٍ وحسابات متفاوتة ومتباينة بالخطوة أحادية الجانب من طرف إثيوبيا. فالتنبؤات بخلق مساحات تقارب أكثر بين الدول الخمس المذكورة، تجد لها صدى وتبريرًا موضوعيًّا لا يقل أهمية. فبالنسبة لمصر والسودان، ترى في البحر الأحمر منطقة نفوذ حيوي لمصالحهما التجارية والاقتصادية قد تتأثر بوجود حالة التوجس الدائمة من سلوكيات أديس أبابا الإقليمية، خصوصًا منذ مجيء آبي أحمد إلى الحكم عام 2018م، وسياساته الانفرادية المندفعة حيال مياه النيل وتشييد سد النهضة. إريتريا تؤمن بكون الخطوة الإثيوبية اعتداءً صارخًا على سيادة دولة شقيقة، وقد يتكرّر -الاعتداء- عليها في حالة السكوت عليه وعدم مجابهته بشكل جماعي وبحزم.

ومع الأخذ في الاعتبار رفض أسمرة اتفاق بريتوريا الذي وقعته إثيوبيا مع جبهة تيغراي في نوفمبر 2022م لوقف الحرب، وما تردد عن دعم أسمرة جبهة فانو الأمهرية في حربها الأخيرة ضد النظام، كلها عوامل أسهمت في بداية التقارب مجددًا بين إريتريا والقاهرة، خصوصًا في رؤاهما للقضايا الإقليمية المهمة. أما جيبوتي، فتتعامل مع الحدث باعتباره ناسفًا لجهودها الدبلوماسية الرَّامية إلى تقريب الفرقاء الصوماليين، خصوصًا أنه جاء بعد يومين فقط من إبرام اتفاق استئناف المفاوضات بين الحكومة المركزية بمقديشو وسلطات الحكم بأرض الصومال[31]. أضف إلى ذلك تهديد مصالحها الاقتصادية المتمثلة في إيرادات مينائها الذي يمر به ما يزيد على 90% من التجارة الإثيوبية. هذه المؤشرات كلها تنبئ باحتمالية قوية لتشكّل جبهة صدّ إقليمية في وجه التوجهات والسياسات الأحادية لأديس أبابا بالمنطقة.

من جانب آخر، وبالنظر إلى الخصوصية والأهمية التي تكتسيها قضايا منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر، فإن لتداعيات القرار الإثيوبي أبعادًا مُركَّبة ومتشعبة، تتصل في مجملها بمصالح الدول الفاعلة والباحثة عن لعب أدوارٍ جديدة على المستويين السياسي والاقتصادي، فبالإضافة إلى التداعيات الآنفة المرتبطة بإعادة تشكيل موازين القوة والتحالفات لدول القرن الإفريقي، فإنَّ للقرار انعكاسات على سياسات قوى إقليمية ودولية أخرى على غرار الإمارات العربية المتحدة، وتركيا، وإيران.

3. التأثير في توجهات القوى الإقليمية والدولية في منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي:

في شِقّ التداعيات الإقليمية المحتملة، نجد الدور الإماراتي بمنطقة البحر الأحمر، وهو المحور الأكثر ديناميكية وفاعلية، على الأقل إذا ما قُورن ببقية دول المنطقة من الدول العربية غير الإفريقية. فمنذ فترةٍ زمنية ليست بالمحدودة ركّزت دولة الإمارات في توجهاتها الاقتصادية والسياسية على إقامة شريطٍ من الموانئ على طول ساحل البحر

الأحمر، بهدف ضمان سلاسةٍ في سلاسل الإمداد التجاري المتّصلة باقتصادها القومي والعالمي ككل. فباستثناء جيبوتي وإريتريا، توجد المصالح الإماراتية عبر موانئ المنطقة كافة، ممثلةً في شركتي «موانئ دبي العالمية» و«موانئ أبوظبي»، تحاكي من خلالها الرؤية الصينية لطريق الحرير، إذ تسعى أبوظبي إلى رسم خط تجاري بشرق إفريقيا يبدأ من مصر وصولًا إلى موزمبيق. وتدخل في هذا النطاق المباحثات المعمَّقة مع الحكومة الكينية لتوقيع اتفاقية لتطوير منطقة دونغو كوندو الصناعية بالقرب من ميناء مومباسا مقابل 300 مليون دولار[32]. واتّساقًا مع الخطوة الإثيوبية لعقد مذكرة التفاهم مع أرض الصومال، وهو الأمر الذي لا تعترض عليه الإمارات بشكل عملي، بالنظر إلى أنه قد سبق أن منحت شركة موانئ دبي ما نسبته 19% من أسهم ميناء بربرة بأرض الصومال لأديس أبابا عام 2022م[33]، باعتبارها خطوة عكسية لفسخ جيبوتي عقد امتياز لاستغلال مينائها الرئيسي عام 2019م، وهي الخُطى التي من شأنها تعزيز مراكز نفوذ الحليف الإثيوبي بساحل البحر الأحمر.

من ناحية أخرى، وتركيزًا على خارطة المصالح المعقدة بمنطقتَي القرن الإفريقي والبحر الأحمر، فإننا لا نستطيع بأي حالٍ من الأحوال تجاهل الدور التركي المتعاظم بالسّاحة، فدوائر صناعة القرار بأنقرة، والمحمّلة بإرث وتصوّر ضارب في التاريخ، يعود إلى مرحلة الوجود العثماني على ضفاف المياه الدافئة بالبحر الأحمر، يلعب أدوارًا كبيرة في تحريك دفّة السياسة الخارجية تجاه هذا المجال الجغرافي متعاظم الأهمية إقليميًّا، وقاريًّا ودوليًّا. وعليه فطالما ركزت تركيا بشأن توسيع مجالات نفوذها بالقارة الإفريقية على توطيد تأثيرها في الدول والكيانات السياسية الفاعلة بالمنطقة.

وفي هذا الصّدد، فقد أعقبت الخطوة الإثيوبية، بتوقيعها لمذكرة تفاهم مع أرض الصومال مطلع العام الحالي، توقيع تركيا والصومال اتفاقًا في مجال التعاون الدفاعي لمدة عشر سنوات، يسمح للجيش التركي بحماية السواحل البحرية للصومال، ويمنح أنقرة حق استغلال 30% من ثروات الساحل الصومالي، الأطول في القارة الإفريقية. وتضمَّن توقيع الاتفاقية تعاونًا دفاعيًّا واقتصاديًّا، ومكافحة جرائم القرصنة، ومنع التدخلات الأجنبية، والصيد غير القانوني، وتدريب القوات البحرية الصومالية وبناءها وإمدادها بالمعدات[34]. مع الإشارة إلى الاستفادة التركية من امتياز استغلال ميناء مقديشو لمدة 20 عامًا بمقتضى الاتفاق الثنائي عام 2016م، إذ تولت بموجبه مجموعة البيرق التركية مهام إدارة ميناء مقديشو بمجموع إيرادات بلغت 45%. وقد يتأثر ذلك بالوجود الإثيوبي على سواحل إقليم أرض الصومال، وتدخل دولة الصومال أيضًا ضمن صُلب توجهات الساسة بأنقرة، وهو الأمر الذي يفسّر إقامة القاعدة العسكرية التركية بالأراضي الصومالية عام 2011م، ناهيك ببرامج المساعدات والمشاريع التنموية، من تشييدٍ لمدارس ومستشفيات وتعبيد طرق برّية. وللمحور العسكري للسياسة التركية بالمنطقة خلفيته، إذ سبقه انضمام القوات البحرية

التركية في قوة المهام المشتركة الدولية[35] (CTF-151) لمحاربة القرصنة في خليج عدن والبحر الأحمر في 25 فبراير 2009م، وكذا إقامة القاعدة العسكرية الثانية بدولة جيبوتي عام 2016م.

وبالانتقال إلى الحالة الإيرانية، فإن مجال التفسير والتحليل حول التداعيات المحتملة لإبرام مذكرة التفاهم الإثيوبية-أرض الصومال، يكتسي بطابع معقد، بل ومتناقض في بعض جوانبه. فدون أدنى شكّ، تطغى الأهمية المتعاظمة لمنطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر بالنسبة لبوصلة السياسة الخارجية لطهران منذ عام 1979م، لكن ارتباطها بمساعي أديس أبابا للوصول إلى البحر الأحمر، يلقى بعض الغموض في التفسير. فطهران التي أبانت على مساحة واسعة للتعاون العسكري مع إثيوبيا، خصوصًا في أثناء الصراع والحرب الداخلية التي أدارتها الحكومة المركزية ضد مسلحي إقليم تيغراي، عبر التزويد بالمسيّرات (التجسسية/الهجومية) من نوع «مهاجر 6»[36] سعيًا منها ليكون لها وجود وثيق وصلة بإحدى أكبر دول المنطقة المتمثّل في إثيوبيا، فإنّه يصطدم مع السيناريو الإثيوبي المحتمل للوجود بسواحل البحر الأحمر عبر أرض الصومال بهدف الإسهام في الاستفادة من حركية التجارة العالمية والتقرّب أكثر من القوى الغربية. وذلك في الوقت الذي تشهد فيه هذه الحركية تأزمًا بسبب سياسات الحوثيين (الذراع الإيرانية)، نتيجةً للأحداث المتسارعة الناجمة عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، الأمر الذي قد تكون له تداعيات سلبية بعيدة المدى للمصالح السياسية والإستراتيجية الإيرانية بالبحر الأحمر.

ويعكس الموقف السعودي من رفض هذا الاتفاق، أهمية المنطقة لدى الرياض على مدار السنوات الماضية، لا سيما بعد أن أصبح القرن الإفريقي مجالًا للتنافس الجيو-سياسي، وبعدما أصبح في بؤرة الاهتمام الإقليمي والدولي. وجدير بالذكر الإشارة إلى أن العلاقات بين السعودية والصومال قد تطورت خلال السنوات الأخيرة، لا سيما على الصعيد الاقتصادي، إذ زاد حجم التجارة البينية في عام 2022م بنسبة تصل إلى 105% مقارنة بعام 2021م. وتتطلع المملكة إلى ضخ مزيد من الاستثمارات في الصومال، وهي بذلك تزاحم أدوارًا أخرى إقليمية ودولية، لكن مدخل السعودية هو التعاون ودعم الاستقرار وتحفيز التنمية والعلاقات الاقتصادية المتبادلة[37]. كذلك تجدر الإشارة إلى أن الاتفاق الأمني الذي وقعته السعودية والصومال الفيدرالية في نوفمبر 2023م، ويتعلق بتعزيز التعاون الأمني بين البلدين، ومكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات الاستخبارية وبناء القدرات، يعطي مؤشرًا إضافيًّا إلى تطلعات المملكة للعب دور مؤثر في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر بما يتوافق مع تطلعاتها في المنطقة ومشروعاتها.

4. تعزيز الفوضى الإقليمية وتقويض الجهود المشتركة لمواجهة الجماعات المتطرفة:

قد تجد الجماعات المتطرفة في منطقة القرن الإفريقي في التوتر الناجم عن الخطوة الإثيوبية فرصة لتعزيز أنشطتها، وفي هذا الصدد لم يُخفِ الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود، في تصريحاته وتعليقه على مضمون مذكرة التفاهم، خوفه من التداعيات السلبية المحتملة على المنطقة كافة في المدى القريب. وقد ألمح إلى إمكانية تقويض الجهود الدولية والإقليمية الرّامية لمكافحة الجماعات المسلحة المتطرفة، وخصّ بالذكر حركة «الشباب المجاهدين» النشطة في ربوع أقاليم ودول القرن الإفريقي بشكل عام، عبر استغلالها حالة عدم الاستقرار الأمني والفوضى التي قد تنجم جرّاء السياسة العدائية الإثيوبية[38].

وعليه، ووفق القراءات المختلفة للمراقبين، فقد ينعكس تطور المشهد الصدامي بين إثيوبيا والصومال بشكل سلبي على التنسيق الثنائي بشأن جهود مكافحة الحركة التي لديها ارتكاز عملياتي في الصومال، وتنفذ عمليات في دول مجاورة، إذ تُعد إثيوبيا من الدول المشاركة بعناصر عسكرية في بعثة الاتحاد الإفريقي الانتقالية في الصومال (ATMIS)، وذلك بجانب كل من بوروندي، وجيبوتي، وكينيا، وأوغندا، استنادًا إلى المهام الموكولة إليها منذ أبريل 2022م، بناءً على قرار من مجلس السِّلم والأمن الإفريقي، وبموافقة من مجلس الأمن الدولي[39].

الخاتمة

أسهمت الأحداث والتحوُّلات التي شهدتها منطقتا القرن الإفريقي والبحر الأحمر طوال العقد الأخير، بشكلٍ تراكمي تدريجي، في تبلور ملامح لمشهدٍ جديد من التحالفات والتفاعلات الجيو-سياسية العميقة، وفتحت مجال التنبؤ بسيناريوهات مستقبلية على أبعد الحدود. وما الأزمة الأخيرة الناتجة عن تداعيات إبرام مذكرة التفاهم ما بين أديس أبابا وأرض الصومال إلا حلقة صغيرة في سلسلةٍ طويلة من المستجدات التي قد تؤثر في أمن واستقرار المنطقة. فالخطوة الإثيوبية، كما جرى التوضيح، درست المعطيات الإقليمية واتّساقها مع السياق الزمكاني الحالي الذي يمر به البحر الأحمر من تجاذبات، الأمر الذي قد يعطي تصوّرًا عن توازنات القوة على المنظور القريب. فالسياسة الإثيوبية ما فتئت تجعل من مقاربة «الأمر الواقع» نهجًا ميدانيًّا منذ عام 2018م بالرّغم من تصريحاتها الظاهرية بالحرص على مبدأ «تصفير المشكلات» مع دول الإقليم.. وقد اتضح هذا بشكل جليٍّ في التطورات المطّردة التي شهدها ملف مياه النيل في مواجهة كل من مصر والسودان.

ومن جهةٍ أخرى فإن «الأمر الواقع» محصّلة استغلته أرض الصومال وستسعى لاستخدامه ورقةً إستراتيجية مهمة في سبيل نيل اعتراف دولي من وحدات وفواعل سياسية جديدة، فهي بذلك الرابح الأكبر من كل هذه التجاذبات المتسارعة.. بالإضافة إلى كون الأزمة رجّحت

إمكانيات تقارب أكثر ما بين القاهرة، ومقديشو، وأسمرة، فالأطراف الثلاثة أضحت ترى في النهج الإثيوبي المصرّ على الوصول إلى البحر مهدّدًا لاستقرار المنطقة وأمنها القومي، ناهيك بتهديد مصالحهم الاقتصادية والتجارية الحيوية.

وعليه فالوضع في البحر الأحمر والقرن الإفريقي يبدو أنه في طريقه إلى سيناريوهات مفتوحة الاحتمالات والرهانات المستقبلية المعقّدة.

المراجع والمصادر

(1)UN-OHRLLS, Landlocked Developing Countries: Things to Know, Things to Do, (New York, 2024), p1.

(2) UN-OHRLLS, Landlocked Developing Countries Fact Sheet 2022, (New York, 2020), p 1.

(3) Daosadeth Soysouvanh, Freight Transport in Least Developed Landlocked Countries: a Case Study of Laos PDR, Submitted in Accordance with the Requirement for the Degree of Doctor of Philosophy, (Leeds, The University of Leeds, Institute for Transport Studies, June 11, 2018), p1.

(4) Mahdi, Samiullah, Security and Foreign Policy of Landlocked States, Graduate Masters Theses, (Boston, Massachusetts, University of Massachusetts Boston, 2016), p5.

(5) Lahiri, Bidisha & Masjidi, Feroz K., Landlocked Countries: A Way to Integrate with Coastal Economies, Journal of Economic Integration, vol. 27, (Seoul, Sejong University: Center for Economic Integration, 2012), p506.

(6)Ingo Borchert (et al), Landlocked or Policy Locked? How Services Trade Protection Deepens Economic Isolation, Paper Prepared for the Workshop: Aid for Trade.. What Have we Learnt? Which way Ahead?, (Geneva, International Conference Centre, Dec. 06, 2012), p2.

(7) طارق قابيل، أكسوم المنسية.. العثور على مدينة تاريخية مفقودة لمملكة النجاشي، الجزيرة نت، (29 ديسمبر 2019م)، تاريخ الاطلاع: 29 فبراير 2024م، https://bitly.ws/3eCMF

(8) Gulaid Yusuf Idaan, Undying Ambition Ethiopia's Enduring Quest for Access to the Sea-Historical Foundations, Geopolitical Strategies, and Regional Implications, (Dec. 24 2023), accessed: Feb. 29, 2024, https://bitly.ws/3eCNG

(9) Samuel Negash, Ethiopia's Elusive Quest for an Outlet to the Sea: The Case of the Haud-Zeila Exchange from the 1920s to the 1950s In: Movements in Ethiopia, Ethiopia in Movement, Vol. 1, Proceedings of the 18th International Conference of Ethiopian Studies, (Addis Ababa, Los Angeles: Centre français des études éthiopiennes, Feb. 25 2024), p14.

(10) Ahmed Cadde, Ethiopia's Dreams of Capturing Zeila, @AhCadde, Twitter «X», (January 01, 2024), 6:53 PM, accessed: March 01, 2024, https://bitly.ws/3eHLA

(11) Somalialandsun, Ethiopia Offers Britain Land in Exchange for Zeila Port of Somaliland – 1946, (Dec. 10, 2013), accessed: March 01,2024,: https://bitly.ws/3eHMR

(12) Global Infrastructure Hub, Addis Ababa-Djibouti Railway (Ethiopia – Djibouti), Ramboll, accessed: March 01, 2024, p 02, https://2u.pw/OkmYzCd2

(13) Ibid, p75.

(14) الجزيرة نت، رئيس جيبوتي يدشن طريقًا رابطًا بين ميناء تاجورا وشمالي إثيوبيا، (07 نوفمبر 2019م)، تاريخ الاطلاع: 06 مارس 2024م، https://bitly.ws/3faqV

(15) ماركوس فيرجيل هوهن، التجارة والصراع والتفتت.. أزمة السيادة في القرن الإفريقي، (22 مارس 2024م)، تاريخ الاطلاع: 23 مارس 2024م، https://bitly.ws/3gBmx

(16) مصطفى أحمد، لأجل المياه الدافئة.. هل يُشعل آبي أحمد حربًا في البحر الأحمر؟ الجزيرة نت، (23 ديسمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 10 مارس 2024م، https://bitly.ws/3fsSv

(17) الشرق الأوسط، رئيس وزراء إثيوبيا: لن نغزو أي بلد للوصول إلى البحر الأحمر، (14 نوفمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 10 مارس 2024م، https://bitly.ws/3fsWn

(18) عبد الرحمن عبد الله باديو، الآثار السلبية لمذكرة التفاهم بين إثيوبيا وأرض الصومال في القرن الإفريقي، (13 فبراير 2024م)، تاريخ الاطلاع: 10 مارس 2024م، https://bitly.ws/3ft5R

(19) بي بي سي عربي، ماذا نعرف عن أرض الصومال ومذكرة التفاهم بينها وبين إثيوبيا؟ (09 يناير 2024م)، تاريخ الاطلاع: 10 مارس 2024م، https://bitly.ws/3ft4d

(20) أحمد عسكر، التنافس الدولي على الموانئ البحرية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، سلسلة كراسات إستراتيجية، المجلد 31، العدد 342 (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، نوفمبر 2022م)، ص10.

(21) ماركوس فيرجيل هوهن، التجارة والصراع والتفتت.. أزمة السيادة في القرن الإفريقي، مرجع سابق.

(22) روسيا اليوم، الرئيس الصومالي يوقع على قانون إلغاء الاتفاقية المبرمة بين إثيوبيا وإقليم أرض الصومال، (06 يناير 2024م)، تاريخ الاطلاع: 15 مارس 2024م، https://bitly.ws/3fTMU

(23) صحيفة العرب، الاتحاد الإفريقي يمسك العصا من المنتصف في الخلاف الناشئ بين الصومال وإثيوبيا، (05 يناير 2024م)، تاريخ الاطلاع: 15 مارس 2024م، https://bitly.ws/3fXuu

(24) إبراهيم صالح، من الجفاف إلى الصراعات.. كيف تواجه «إيغاد» أزمات شرق إفريقيا؟ الجزيرة نت، (13 يناير 2024م)، تاريخ الاطلاع: 15 مارس 2024م، https://bitly.ws/3fXtb

(25) القدس العربي، الجامعة العربية ترفض وتدين مذكرة تفاهم إثيوبية لانتهاكها سيادة الصومال وسلامة أراضيها، (03 يناير 2024م)، تاريخ الاطلاع: 15 مارس 2024م، https://bitly.ws/3fXBD

(26) الجزيرة نت، إدانة عربية لإثيوبيا.. ومصر تعتبرها مصدرًا لبث الاضطراب بالمنطقة، (17 يناير 2024م)، تاريخ الاطلاع: 15 مارس 2024م، https://bitly.ws/3fZok

(27) الشرق الأوسط، في بيان مشترك.. السعودية تؤكد سيادة الصومال على كامل أراضيه، (07 أبريل 2024م)، تاريخ الاطلاع: 30 أبريل 2024م، https://2h.ae/YMLC

(28) مصطفى أحمد، لأجل المياه الدافئة.. هل يُشعل آبي أحمد حربًا في البحر الأحمر؟ مرجع سابق.

(29) محمود زكريا، منفذ بحري.. كيف تصاعدت التوترات بين إثيوبيا والصومال؟ إنتريجونال للتحليلات الإستراتيجية، (26 أكتوبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 15 مارس 2024م، https://bitly.ws/3fTNI

(30) مصطفى أحمد، لأجل المياه الدافئة.. هل يُشعل آبي أحمد حربًا في البحر الأحمر؟ مرجع سابق.

(31) بدر حسن شافعي، مصر وإمكانية تطويق إثيوبيا في القرن الإفريقي، الجزيرة نت، (31 يناير 2024م)، تاريخ الاطلاع: 31 مارس 2024م، https://bitly.ws/3h7UC

(32) نذير العربي، ما أهداف الإمارات من «غزو» الموانئ شرق إفريقيا؟ موقع عربي 21، (14 أبريل 2023م)، تاريخ الاطلاع: 31 مارس 2024م، https://bitly.ws/3h7Mx

(33) أحمد عسكر، التنافس الدولي على الموانئ البحرية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، مرجع سابق.

(34) أروى حنيش، الاتفاق الدفاعي بين تركيا والصومال.. هل يمنح تركيا أن تكون لاعبًا في توازنات القرن الإفريقي؟ موقع عرب جورنال، (12 مارس 2024م)، تاريخ الاطلاع: 15 أبريل 2024م، https://arab-j.net/21355

(35) ترك برس، تنامي نفوذ تركيا في البحر الأحمر بقوات ناعمة وخشنة.. لماذا الآن؟ (09 فبراير 2024م)، تاريخ الاطلاع: 31 مارس 2024م، https://bitly.ws/3h7J3

(36) محمد محسن أبو النور، دلالات الدعم الإيراني العسكري المكشوف لإثيوبيا وأبعاده، (29 أكتوبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 31 مارس 2024م، https://bitly.ws/3h7QF

(37) الشرق الأوسط، في بيان مشترك... السعودية تؤكد سيادة الصومال على كامل أراضيه، مرجع سابق.

(38) العربية نت، الرئيس الصومالي للعربية: مذكرة التفاهم بين إثيوبيا وأرض الصومال أداة لتجنيد المتطرفين، (21 يناير 2024م)، تاريخ الاطلاع: 15 مارس 2024م، https://bitly.ws/3fTRv

(39) محمود زكريا، منفذ بحري.. كيف تصاعدت التوترات بين إثيوبيا والصومال؟ مرجع سابق.